

الفقه الاسلامي

تاريخه وتطوراته

بقلم الاب لانس اليسوعي

٢

طرائق المذاهب السنية

نسب بعضهم الى ابي حنيفة فضلاً جزئياً بقولهم انه فهم ما لم يفهمه نظروه من وجوب احلال « الرأي » محلاً عالياً في الفقه . وعاب عليه غيرهم انه « حط » في ذلك ، من اهمية السنة . ونحن اذا اعتبرنا هذا المظهر نرى ان الحكمين كليهما على نصيب من التطرف .

والواقع ان مذهب ابي حنيفة العراقي الاصل اصطدم ، منذ اوائل عهده ، بالمذهب المدني المنتسب الى الامام مالك . وكان هذا يرى من واجبه ان يدعي الاخذ اولاً بالسنة النبوية وبحقوقها التي لا تزول . وان من الاسباب التي صرفت الامام مالك عن الاستناد الى القياس والرأي ان « الفقه » لم يكن في زمانه قد انفصل الانفصال كله عن « الكلام » ، وألف عالماً يهتم بالحقوق خاصة . اما الامام الشافعي « فالقياس » عنده لا يتميز عن « الرأي » . هذا وان الحنابلة ليظفرون اشد وطأة من المالكية على « الرأي » ، فلا يأخذون به الا في اقصى الحاجات ، في المشاكل التي لا يجدون حلها نصاً قرآنياً ولا حلاً سابقاً في السنة . ولا يخفى ان هذا الميل يدفعهم الى الاكتثار من قبول الاحاديث حتى اضعفوا واوهنها . وقد يشعر من يطالع كتابات ادباء الجدل من انتمهم كايين الجوزية († ١٢٠٠) وابن تيمية بروح ضيق يدفع به حالاً الى تذكر « الكتبة » الذين يشير اليهم الانجيل . يظفر الحنابلة ، كما يظهر اولئك « الكتبة » ، منصرفين

بكليتهم الى حرقية التقليد، فلا يرون الخلاص الا بالتقيد بما ورد عن « السلف الصالح »، حتى ان السنة تصبح شعارهم ودثارهم، كما يقول الذهبي (تذكرة الحفاظ ٤: ١٢١) ولا يدعون شيئاً في بيوتهم « الا مستقبل القيلة تعظيماً لها . »
 هذه كانت حالة المذاهب الفقهية، اذ ظهر مذهب الامام الشافعي فحاول ان يوفق بينها ويجد الحد الاوسط بين الحنفية وخصوصهم من المالكية والحنابلة. فنتج من ذلك ان هذا المذهب نجح، في ما قام به من طرق الترجيح، بان حدد، على نوع افضل مما اتته المذاهب السابقة، قيمة كل من « الاصول » الاربعة، وقيمة « الاجماع » خصوصاً، فوفق في نصيب « القياس »، وعين تقريباً حالات الاخذ « بالرأي »، فنع ما قد تجرّ اليه تلك التخريجات والمقابلات من المبالغات في الالتماس وسوء الاستعمال. ولهذا الاسباب بعد الكثيرين الامام الشافعي مثني علم الفقه.

اما وقد قلنا بما تقدم من التحفظات فبقي علينا القول ان ميول هذه المذاهب وطرقها تظهر متباينة في الظاهر اكثر منها في الواقع، كنفضيل بعضها الحديث على الاجماع مثلاً، او اخذ غيرها بضد ذلك. ثم ليس مذهب منها يمكنه ان يستغني عن الرأي او القياس. اما ما تختلف عليه فعلاً هذه المذاهب فهو نقاط ثنوية متعلقة بتصنيف بعض الاعمال وترتيبها، وبعض قرارات لا تمس الجوهر في شيء. وكلها امور يمكن للسلم ان يأخذ بأي منها دون ان يضطرب ضميره او يحالجه ريب بصحة ما يفعل. هذا وان اتفاق المذاهب يقرّر الشريعة العامة او الاجماع. اما اختلافها فلا ينتج الا احكاماً خاصة تفرض على اتباع المذهب المقرر فقط. وعلى كل مسلم ان ينسب الى مذهب من المذاهب الاربعة السنية، ويسير في حياته الدينية والمدنية وفقاً لفقه مذهب. ولكن ليس عليه ان يظل طول حياته منسياً لمذهب واحد. بل يمكنه ان ينتقل من مذهب الى آخر، كما فعل ابن عبد البر الاندلسي (١٠٤٦: ١١٣٠) مثلاً فانه انتقل من المذهب الظاهري الى المذهب المالكي، ثم مال اخيراً الى اتباع مقررات المذهب الشافعي. وكذلك المقرئ (١١٣٠+) المؤرخ الشهير فانه كان حنفياً فانتقل الى المذهب الشافعي، ثم جنح سرّاً الى الظاهرية، فزاع عن ميله وتعصبه للناظمين.

وايس ما يمنع وجود مذهبين او اكثر في الدائرة الواحدة، فيمكن الاب ان يكون من مذهب وابنه من مذهب آخر . بل يجوز للقضاة انفسهم المنتسبين لمذهب مقرر ان يطبقوا في بعض احكامهم مقررات مذهب مخالف . كما يفعل قضاة المالكية في ما يخص الوقوف ، فانهم يطبقون احياناً احكام الفقه الحنفي، وهو اكثر مرونة من فقههم . كل هذا يشبه ما نتحققه عند المسيحيين من ان اللاهوتي يمكنه ، في حكم ما ، ان يستند الى التومين او المولينيين او الاغريطينيين او السكوتيين او الى غيرهم من ارباب اللاهوت . اما العلماء الذين لا يتسبون الى مذهب ما فانهم نادرون جداً ، على قول الذهبي ، (تذكرة الحفاظ ٣: ١١٦) نذكر منهم ابن تيمية . وهم يستندون رأساً الى القرآن والسنة .

وقد رأينا ، تسهلاً لنهم ميول المذاهب الاربعة واتجاهاتها المختلفة ، ان نعرض عليها مشكلاً صريحاً قد كثرت المناظرات بشأنه في هذه الايام ولا سيما منذ حركة الكمالين في تركية وبرأتهم التجديدية في اللغة : وهو : هل يجوز ان يترجم القرآن ؟

لا يخفى ان جميع المذاهب تتفق على اهمية القرآن الطقسية ، اهمية خاصة فوق كل شك واعتراض . ثم ان الشافعي يفرض على المؤمن ان يتلو صلاته باللغة العربية ، وهو الحد الأدنى من واجباته . فعليه ، اذا شاء ، نيل الاجر جزئياً ، ان يعمل على التضلع من هذه اللغة اداة الوحي الخاتم النبوت . اما ابو حنيفة ، الفارسي الاصل ، فلا يرى مانعاً من الشذوذ عن هذه القاعدة لقائدة المؤمن الاجنبي الذي لا يمكنه ان يلفظ بصحة ودقة آيات الصلاة باللغة العربية . وهناك مسألة ثانية : هل يجوز تعليم القرآن لغير المسلمين اذا جرّ هذا التعليم الى ترجمة بعض النص المذكور ؟ اما ابو حنيفة فلا يجد صعوبة في ذلك . وهو يستند في حكمه الى بعض الاحاديث فيظهر بظاهر الوفاق ، هذه المرة ، مع المذهب الحنبلي . اما الشافعي فيذكر وجهتي المشكل من حيث الفائدة والضرر ، ولا يعطي حكماً نهائياً . واما مالك فيرفض وحده هذا التجديد الخطر . وكذلك يرفض ، دون استثناء ، جواز ترجمة القرآن ترجمة كاملة . بينما يظل الشافعي متردداً بين القبول والرفض عافطاً على مركزه المذكور سابقاً . اما الحنفية

والجنايلة فيوافقون على الترجمة على شرط ان تكون موضوعة بين الاسطر
العربية ، كما نرى في التراجم الفارسية والاوردية والماليزية وما شاكلها ، او
تكون مقابلة للنص العربي .

بعض الاختلافات العملية في مفررات المذاهب

اشرنا ، في ما تقدم ، الى كثير من الاختلافات النظرية بين المذاهب السنية
والى شيء من اتجاهات ميولها في ما يخص بعض الاحكام العامة . ولكن هناك
كثير من التطبيقات الخاصة بالمحيط العملي لا تتفق عليها احكام المذاهب نرى
من المفيد ان نعرض لشيء منها . من ذلك مسألة الحنّان التي يعتبرها كثير من
الناس علامة فارقة للمسلمين بل شرطاً واجباً للدخول ضمن الجماعة الاسلامية .
وانهم لم يلبسوا . فان المذاهب لا تتفق على وجوب الحنّان . بل ان بعض
مجاميع الفقه لا تذكره مطلقاً او ، ان ذكرته ، فعرضاً مشيرة الى انه يمكن تأخير
هذه العملية حتى يبلغ الغلام الخامسة عشرة من عمره .

ومن ذلك مناقشات عديدة في طرق اقامة الصلاة . واي الصلوة يجب ان
يذكرها الحاضرون ، وراء الامام ، « ذكرّاً جهرياً » وايها يجب ان يذكرها « ذكرّاً
خفياً » ؟ فالشافعية يقرّون الذكر الجهرى بخلاف الحنفية . وهل يجب ارسال اليدين
على طول الجسم اثناء الصلاة كما يقرّر الامام مالك ، ام لا ؟ والى اي علو يجب
رفعهما اثناء « التكبير » ؟ واين يجب وضع اليدين وقت الصلوة أفوق السرة ام
تحتها ؟ . ومن ذلك ان الصلاة على الجلّة في الجامع التي يحرمها الامام مالك لا يتنها
الشافعي ولا غيره من الاثمة . ويستند كل منهم الى عدد من الاحاديث يستخرج
من بعضها التحليل ومن البعض الآخر التحريم . ثم هل تظل الصلاة جائزة اذا
اتت امرأة فجلست جنب المؤمن او في وسط المحلّين ؟ وهنا نشير الى ان ابا
حنيفة يظهر معاكساً للنساء . وهناك خلاف ايضاً في ما يخص « زكاة الفطر »
التي يوزعها المؤمنون في آخر رمضان ، فيينا يعتبرها الشافعية « فرضاً » إلزامياً ،
يراهما الحنفية « واجباً » والواجب اقل الزام من الفرض ، اما المالكية فلا يرون
فيها ألا « سنّة » او عادة ثنوية . وهناك ايضاً مدلول « الخطأ » (المخالف

«العمد» وهو المخالفة غير المنصدة الواردة لا عن عمد وتصميم : فالمعتزلة يتناضون عن « الخطأ » ، وكذلك الظاهرية الى حد ما ، بخلاف المذاهب الاربعة التي تعتبر في ذاك العمل تبعة نسبية .

والمذاهب المذكورة تختلف ايضاً في مسألة غسل جثة الشهيد ، اي الذي يُقتل في الجهاد ، والصلاة عليه . وكذلك في مسألة تحريم الحمر (عصير العنب) والتبذير (عصير التمر) . فالحنفية وحدهم يحللون التبذير .

ومن مظاهر الخلاف ايضاً : هل يمكن للسلم ان يقول : « انا مؤمن » ، دون ان يضيف الى شهادته « ان شاء الله » . يقرر ابو حنيفة ذلك معاكساً لآثر المذاهب .

ثم ما هو الحد الأدنى لقيمة الشيء المبرق حتى يحكم القاضي بقطع يد السارق ؟ هو عشرة دراهم في فقه الحنفية ، وثلاثة عند غيرهم . وهناك خلاف ايضاً في ما خص الشهادة القضائية في المواد التي تكون من صلاحية النساء كالحمل وما اليه . فبينما يتطلب الشافعي شهادة اربع نساء ، يفرض مالك وجوب شهادة امرأتين فقط ، ويكتفي ابو حنيفة والزيدون بشهادة امرأة واحدة .

وما هو مصير اسرى الجهاد ؟ اما ابو حنيفة فيحكم عليهم بالاعدام او بالبردية . واما الشافعي فيسمح باطلاقهم مقابل فدية ، او بدون فدية احياناً . فترى ان تساهل ابي حنيفة متقطع غير متطرد . على انه يتساهل بان يتزوج المسلم امرأة من اهل الكتاب . وهو ما ينفر منه الشافعي بحجة غريبة ، وهي ان اهل الكتاب الحاليين حرّقوا نص كتبهم ففقدوا الحقوق بان يعتبرهم المسلمون من « اهل الكتاب » فعلاً . وليس بين تباع المذاهب الاربعة من يعادل الحنابلة تعصباً وتشديداً على غير المسلمين .

ولنتقل الى غير ذلك من الحوادث والحالات : كيف ومتى يجب على الفطر في رمضان ان يعرض عن افطاره ؟ - أوجب على الجاهل التائب ان يقوم بجميع الصلوات والاصوام التي تركها منذ جحوده ؟ يتفق ابو حنيفة والشافعي على اعمال هذه الحسابات الدقيقة الصعبة مخالفتين بذلك المذهبين الباقيين . - أوجب ان يُعتبر الطفل اللاتيط مسلماً ؟ فيجب ارباب المذاهب بالايجاب ، الا ابو حنيفة فانه

يجب بالنفي اذا وُجد اللقيط في مكان يسكنه غير المسلمين . ويعتبر ابو حنيفة ايضاً انه اذا أُلقي القبض على مسلم خارج عن السنة الى احدى البدع ، فيجب ان يُدعى الى الاستتابة قبل ان يُحكم عليه . وهي دعوة لا يهتم بها المالكية . وهؤلاء . بالاتفاق مع الشافعي يحكمون بالاعدام على الجاحد دون ان يميزوا بين الجنسين . اما ابو حنيفة فيميز ، ولا يعدم المرأة الجاحدة بل يكتفي بجبها . وهناك خلاف في دية الذمي الذي يقتله المسلم . فهي تبلغ نصف دية المسلم في المذهب المالكي ، ولا تتجاوز ثلثها في مذهب الشافعي . وهنا ايضاً يخالف ابو حنيفة فيحكم بدفع الدية كاملة اذا كان المقتول من اهل الكتاب . ولا يفتنى ان ليس من مخرج لمشركي جزيرة العرب الا الاسلام او الموت . لا خلاف في هذا . اما مشركو سائر الاقطار ، فيسمح لهم مالك ان يدفعوا الجزية فقط الا اذا كانوا من قُريش . ولا يوافق ارباب سائر المذاهب مالكاً على هذا الحكم . ثم هم يختلفون ايضاً في ما خص الصلوات الزوجية مع هؤلاء المشركين . ثم ان المالكية يحرمون على الذميين دخول الجوامع لئلا ينجسوها . اما الحنفية فلا يرون بأساً في ذلك .

كل من اهان النبي او اظهر قلة الاحترام لذكره يجب ان يُعاقب عقاباً صارماً قد يصل الى الاعدام في رأي ارباب المذاهب ، الا ابا حنيفة الذي يتساهل في الامر ان كان المذنب من اهل الكتاب . ثم ان ابا حنيفة يُقرّ اعدام المسلم اذا قتل ذمياً ، وهو ما لا يوافق عليه الباقيون . وهناك مسألة الاعارة فان مالكاً و ابا حنيفة لا يريان بأساً في ان المستعير آله او ماعراً او ما شاكل يعيره لغيره دون ان يستأذن من صاحب القطعة . وهو حكم لا يقرّه الشافعي بل يرى ان اذن صاحب القطعة ضروري في ذلك . اما الخلاف الغريب ففي المدة الشرعية للحمل . فان المالكية والشافعية يبالغون في هذا الامر فيرون ان مدة الحمل قد تبلغ اربع سنوات . بل ان بعض المالكية يصل بها الى ست سنوات . اما الحنفية فلا يتجاوزون في ذلك الستين . ومن المفيد ان نذكر ان اقصى مدة للحمل في مذهب الشيعيين لا تتجاوز العشرة اشهر . وهكذا فان مالكاً والشافعي يحكمبان ان الابن المولود اربع سنوات بعد وفاة ابيه المزعوم يحقّ له

المطالبة ببيرائه امام المحاكم اوانا نختم هذه السلسلة من الاختلافات بذكر تضارب آراء الائمة في تحريم بعض اللحوم وتحليلها كلحوم الخيل ، ولحم الضواري والكواصر . ولا يحلل هذه الا الامام مالك وحده .

المخارج والحيل

لا شك ان المطالع يستنتج من كل هذه الاختلافات في وجهات النظر وطرق التطبيق انها أدت الى مشاحنات عديدة ومناقشات ملأت المجلدات الضخمة . وقد اظهر فيها العلماء مقدرة غريبة على المناظرة والتلاعب بالقياسات المتنوعة حتى توصلوا ، وهم على اعظم مظهر من الجدية ، الى فرض حوادث غريبة او مستحيلة كحرق الجلد من الدرجة الخامسة بمرات حفيد حفيده المتوفى دون عقب ، وكالحوادث الوراثية الناتجة من الزواج بالجن ، ولا يخفى ان الفقه يقر اجمالاً امكانية هذا الزواج وقد برزت صعوبات المعاملات وشدة وطأة الشريعة في بعض الاحكام الى السؤال باي « حيلة » يمكن الانسان ان يخرج منها فيتخلص من الواجب الشرعي او من اليمين المبرجة او من حكم لا يوافق ؟ فنشأ عن ذلك علم مستقل اظهر فيه تلامذة ابي حنيفة من امثال ابي يوسف الشيباني كل ما خضوا به من موهبة غريبة على الاستخراج وتحوير الاحكام الشرعية حتى كان من ذلك شعبة مهمة في الفقه الحنفي تعرف « بالمخارج » و« بالحيل » ايضاً اشارة الى ما تولي صاحبها من المقدرة على الخروج من نص الشريعة او من حيلة تخلصه من احكامها^(١) . وقد ألفت في هذه « المخارج والحيل » كتب خاصة حتى في الفقه الشافعي الذي كان اولاً من خصوم هذه الطريقة . اما في المذهب الحنلي ، وهو مآكس « للحيل » ، فان ابن قيم الجوزية يقبل منها ما يمكن المؤمن من الوصول الى غايته المشروعة بطرق محللة . وان هذه المجاميع من المناقشات والحيل وطرق التخلص من بعض الفروض التي يثير بها الفقيه على من يستشير قد ادخلت في الفقه السني عدداً من التقاليد والاستمالات المستندة في اكثرها الى الحبث وسوء النية . فهي

(١) اطلب المشرق (٣٩) [١٩٣١] ٦٤١: ٦٤٢

تكن مستعملها ان يحافظ في الظاهر ، على نص الشريعة او حرفها كي يبعث بروحها في الحقيقة . من ذلك ان القرآن (٩١: ٥) يشير الى ما يجب على الحالف عمله كي يقوم « بالكفارة » عن يمينه . على ان هذه اليمين يجب ان تُلَفَّظ مشروطة بالقول « ان شاء الله » . والواقع ان هذه الزيادة ، او الاستثناء ، هو ما ينتج الباب واسماً « للحيل » . من ذلك ايضاً ان ارباب الحيل بادخلهم بعض المبادئ والاعتبارات الثنوية يتوصلون بسهولة الى تحوير درجة الفروض وكثيراً ما يحولون « الواجبات » الى « نوافل » وبالعكس . كما نرى في الآية التالية : يقول القرآن (٤ : ٣) « انكحوا ما طاب لكم من النساء . مثنى وثلاث ورباع . . . » وظاهر ان ذلك تساهل لا اجبار . على ان بعض الفقهاء ، من الظاهرية اولاً ، استخرجوا من الآية واجباً محتملاً حتى انه يحرم الغزوية . وهو مظهر من مظاهر انتصار المخارج والحيل . تلك الطريقة التي تمكن اربابها من ان يكتشفوا في نص القرآن او في خفايا الحديث احكاماً تطابق اغرب الحوادث وتسهل على من اراد الخروج من واجب حالة ما .

هذا وقد فتحت « المخارج » باباً واسماً للمجددين والمصريين فاستفادوا منها الشيء الكثير ، ونالوا من المحافظين « الذين يقفون عقبة كأداء . في طريق التقدم المعصري » . . .

(له صلة)

